فلنواجه الإرهاب بالعدالة

منظمة العفو الدولية

الحماية الدولية لضحايا غوانتنامو

يتعين على حكومات بلدان العالم التي انتقدت معتقل غوانتنامو أن تقرن أقوالها بالأفعال وأن تجد حلولاً إنسانية للمعتقلين هناك

يلقي مركز الاعتقال في خليج غوانتنامو ظلالاً سوداء على سجل الولايات المتحدة في مجال حقوق الإنسان. وقد أصبح المعسكر مرادفاً لانتهاكات حقوق الإنسان ورمزاً لحكومة تتخلى عن التزاماتها القانونية الدولية. فلا يزال أكثر من 260 رجلاً يقبعون هناك بصورة غير قانونية، حيث يعيش معظمهم في ظروف قاسية ولاإنسانية ومهينة. ولا تعتزم حكومة الولايات المتحدة توجيه تهم إلى أغلبية هؤلاء المعتقلين، بينما يواجه بعضهم محاكمات جائرة أمام اللجان العسكرية، ويمكن أن يواجه عدد قليل منهم الإعدام إثر تلك المحاكمات.

وقد لقي معتقل غوانتنامو إدانة واسعة النطاق من قبل الحكومات في شتى أنحاء العالم. وحتى رئيس الولايات المتحدة جورج بوش نفسه قال إنه يريد أن يغلق المعسكر.

وإذا ما أُريد لمعتقل غوانتنامو أن يُغلق، ويجب أن يُغلق، فلا بد من إيجاد حلول قانونية لجميع المعتقلين فيه. والحل بسيط بالنسبة للعديد منهم – ويتمثل في إطلاق سراحهم وإعادتهم إلى أوطانهم إذا لم يتم توجيه تهم إليهم ومحاكمتهم أمام محاكم أمريكية مدنية نظامية. بيد أن ثمة ما لا يقل عن 50 شخصاً من المتحجزين فيه حالياً، ممن قالت الولايات المتحدة إنها لا تعتزم توجيه تهم إليهم، لا يجوز إعادتهم إلى بلدانهم الأصلية لأنهم سيواجهون خطراً حقيقياً يتمثل في التعرض للتعذيب أو غيره من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، في حالة إعادتهم إليها. وينبغي إيجاد حل يتيح لهؤلاء الرجال فرصة المضي قدماً في حياتهم بعد سنوات من التعرض لانتهاكات حقوقهم الإنسانية.

وعلى عاتق حكومة الولايات المتحدة تقع المسؤولية الرئيسية عن حل هذه المشكلة التي خلقتها في غوانتنامو. وهذا أمر يتطلب إطلاق سراح المعتقلين، وضمان إعادة إدماجهم في المجتمع وتوفير التعويضات لهم. فالولايات المتحدة في نهاية المطاف هي التي فتحت المعسكر واحتجزت الرجال فيه لأجل غير مسمى في ظروف قاسية ولمدد وصلت إلى حوالي سبع سنوات في بعض الحالات.

ويتمثل أحد الخيارات القانونية للمعتقلين الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم في إتاحة الفرصة لهم للعيش في الولايات المتحدة نفسها. بيد أن ذلك ربما يكون حلاً غير واقعي بالنسبة للعديد منهم، ممن

سبتمبر/أيلول September 2008
رقم الوثيقة: Index: AMR 51/095/2008

صنَّفتهم السلطات الأمريكية على مدى سنوات بأنهم «مقاتلون أعداء» و«إرهابيون». ولم تبذل الولايات المتحدة أية محاولة لمنحهم حق اللجوء، وفي يوليو/تموز 2008 دعا وزير العدل الأمريكي إلى منع المحاكم من إصدار أوامر تسمح بقبول أي من معتقلي غوانتنامو في الولايات المتحدة.

وفي حين أننا نرحب بالانتقادات اللفظية التي تبديها الحكومات في شتى أنحاء العالم لمعتقل غوانتنامو، فإن هذه الحكومات يجب أن تهتم الآن بإنهاء هذه الفضيحة في مجال حقوق الإنسان. ويتعين عليها أن تقرن الأقوال بالأفعال، وأن تسعى بنشاط إلى إيجاد حلول إنسانية للمعتقلين في ذلك المعسكر.

ويجب على حكومات الدول التي سيتمتع المعتقلون بالأمان فيها أن تفتح أبوابها أمام الرجال الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم الأصلية، وأن توفر لهم الحماية الدولية.

بين المطرقة والسندان

نُقل نحو 500 معتقل من معسكر غوانتنامو إلى بلدانهم في مختلف بلدان العالم. أما الذين ما زالوا في المعسكر فهم من الجزائر والصين والعراق وليبيا وروسيا والصومال وسوريا وتونس وأوزبكستان. وتعتبر إعادة هؤلاء المعتقلين إلى هذه البلدان إجراءً غير قانوني لأن من شأنه أن يعرِّض الأشخاص إلى خطر التعذيب وغيره من ضروب الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

ولذا فإن هؤلاء الرجال عالقون بين المطرقة والسندان. ويصف محامي المواطن الجزائري/المقيم في المملكة المتحدة أحمد بلباشا حالته على النحو الآتي: «يقول إن زنزانته في غوانتنامو أشبه بقبر، ومع ذلك فإنه يفضل البقاء فيها على العودة إلى الجزائر، وإن بدا هذا الأمر ضرباً من الجنون. فالحقيقة هي أنه مرعوب حقاً مما قد يحدث له في الجزائر».

> يقول إن زنزانته في غوانتنامو أشبه بقبر ... وإنه يفضل البقاء فيها على العودة إلى الجزائر، وإن بدا ذلك ضرباً من الجنون.
>
> محامي مواطن جزائري/مقيم في المملكة المتحدة، أحمد بلباشا

وقد أرسلت الولايات المتحدة بالفعل بعض المعتقلين الذين أُطلق سراحهم إلى بلدان أخرى على الرغم من خطر تعرضهم للتعذيب أو غيره من انتهاكات حقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، ظل سبعة معتقلين أُعيدوا من غوانتنامو إلى روسيا الاتحادية في عام 2004، يقاسون انتهاكات حقوق الإنسان، من قبيل المضايقة والاعتقال التعسفي والتعذيب والمحاكمة الجائرة.

وفي يونيو/حزيران 2007، أُعيد عبدالله الحجي ولطفي الآغا من غوانتنامو إلى تونس. وعند وصولهما قامت السلطات التونسية باعتقالهما، وقالا إنهما تعرضا لإساءة المعاملة وأُرغما على توقيع إفادات. وقال عبدالله الحجي إنه حُرم من النوم وتلقى صفعات على وجهه، وقيل له إن زوجته وبناته سيتعرضن للاغتصاب إذا لم «يعترف».

إن إرسال المعتقلين إلى بلدان يمكن أن يواجهوا فيها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ليس بالحل القانوني، سواء تلقت الولايات المتحدة «ضمانات دبلوماسية» بشأن معاملتهم أم لا، وهي ضمانات لا يمكن الوثوق بها ولا تنفيذها قانونياً، ولا تتيح لمعتقلي غوانتنامو إمكانية رؤية نهاية لمحنتهم. ويتعين على الولايات المتحدة والبلدان الأخرى توفير الحماية الدولية لبقية المعتقلين الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم.

تردد في تقديم المساعدة

لم توافق حتى الآن سوى ألبانيا والمملكة المتحدة على قبول الأشخاص الذين لا يستطيعون العودة إلى بلدانهم. وقد قبلت المملكة المتحدة خمسة رجال كانوا مقيمين فيها لفترة طويلة قبل اعتقالهم.

فما هو سبب عدم رغبة الحكومات في اتخاذ خطوة إلى الأمام باتجاه إيجاد حلول لمعتقلي غوانتنامو ممن لا يمكن إرسالهم إلى بلدانهم؟ إن سلوك الولايات المتحدة، يكمن خلف تردد هذه الحكومات، ولو جزئياً على الأقل.

فمن ناحية، تبذل الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية مستمرة لإعادة توطين المعتقلين. ففي 31 يوليو/ تموز 2008، قال الناطق بلسان وزارة الخارجية الأمريكية شان مكورماك: «لقد تحدثنا مع أكثر من 50 دولة بحثاً عن خيارات إعادة توطين المعتقلين... ولكننا لم نحصل على مساعدة تُذكر ... ولا نزال ندعو المجتمع الدولي إلى مساعدتنا في جهودنا من أجل إيجاد خيارات إعادة توطين مناسبة لهم».

ومن ناحية أخرى، تم تصنيف المعتقلين على أنهم «مقاتلون أعداء» على مدى سنوات عدة، وأُلحقت بهم الوصمة فعلياً، من دون محاكمة إو إدانة، بالتورط في «الإرهاب الدولي». وبالإضافة إلى ذلك، فقد وصف مسؤولون كبار في الإدارة الأمريكية المحتجزين في غوانتنامو من دون تهمة أو محاكمة، مراراً وتكراراً، بأنهم «قتلة» و«أسوأ الأسوأ». كما أوصت السلطات الأمريكية في بعض الحالات بعدم إطلاق سراح المعتقلين إلا إذا وافقت الحكومات المستقبِلة لهم على فرض قيود عليهم، من قبيل المنع من السفر أو الإقامة الجبرية. إن هذه الشروط لا تنطوي على أن أولئك الأشخاص يشكلون خطراً أمنياً فحسب، وإنما يمكن أن تمثل مزيداً من انتهاكات حقوق الإنسان.

رافيل منغازوف راقص باليه سابق غادر روسيا بعد تعرضه للتمييز الديني لأنه مسلم. وكان يعيش في مخيم للاجئين في أفغانستان، ولكنه فرّ إلى باكستان بعد الغزو الأمريكي. وقد قبضت عليه الشرطة الباكستانية ونقلته إلى حجز الولايات المتحدة، حيث احتُجز في قاعدة باغرام بأفغانستان قبل نقله جواً إلى غوانتنامو.

ويواجه رافيل منغازوف حالياً خياراً لا يُحسد عليه: إما استمرار اعتقاله لأجل غير مسمى في غوانتنامو، أو العودة إلى روسيا، حيث سيكون عرضة لخطر الانتهاكات الجسيمة لحقوقه الإنسانية.. إن سلامته المستقبلية تعتمد على خيار آخر وهو: إما أن تفي الولايات المتحدة بواجبها القانوني بإيجاد حل آمن له، أو أن تتقدم دولة أخرى وتمنحه بديلاً إنسانياً.

الحماية الدولية - حل آمن

يبدو أن الولايات المتحدة، التي تتصرف لوحدها، لا تحرز تقدماً يُذكر باتجاه حل مشكلة غوانتنامو، وأن ثمة خطراً من أن تقوم الولايات المتحدة بنقل الانتهاكات إلى أماكن أخرى. ولذا، فإنه يتوجب على الحكومات الأخرى أن تشارك الحكومة الأمريكية في إيجاد حل آمن وعادل وقانوني لمعتقلي غوانتنامو.

ثمة بلدان عدة يمكن أن تقدم بدائل آمنة للمعتقلين الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم. ويمكن للدول أن توفر لهؤلاء الأشخاص حماية دولية من خلال قبولهم فيها تحت شكل ما من أشكال الإقامة، سواء بصفة إنسانية أو غيرها من أوضاع الهجرة. فعلى سبيل المثال، يمكنها منح المعتقلين السابقين إقامة قانونية بما يؤدي إلى إدماجهم تدريجياً في المجتمعات بما يتماشى مع القوانين والممارسات المحلية الخاصة بالهجرة. وهذا أمر مناسب بشكل خاص في البلدان التي يوجد فيها معارف للمعتقلين، حيث تُستخدم اللغات المناسبة لهم، أو حيث توجد جالية من المهاجرين من بلدانهم المندمجين جيداً في مجتمع الدولة المعنية. ولعدد من هؤلاء الرجال صلات وثيقة في بلدان معينة، كما يعيش أفراد عائلات بعضهم في تلك البلدان، بل إن هناك آخرين كانوا يعيشون فيها في السابق. فعلى سبيل المثال، سيواجه المواطن الجزائري نبيل حاج عرب خطراً حقيقياً من أن تستهدفه السلطات الجزائرية إذا ما أُعيد إلى الجزائر. وكان قد عاش في فرنسا مع عائلة قامت بتربيته حتى بلغ العاشرة من العمر، بينما لا يزال

أشقاؤه وشقيقاته السبعة يعيشون هناك. ولعل قبوله في فرنسا، حيث يتمتع بصلات قوية، من شأنه أن يتيح له الفرصة لبناء حياته من جديد بصورة آمنة.

ولا ريب أن المعتقلين سيواجهون تحديات كبيرة في التكيف مع الحياة خارج معتقل غوانتنامو بعد قضاء سنوات من الاعتقال في ظروف قاسية ولأجل غير مسمى. بيد أن توفير مكان آمن لهم كي يعيشوا فيه هو الطريقة الوحيدة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضوا لها، ولإغلاق معتقل غوانتنامو في نهاية المطاف. وعندما يتم قبول المعتقلين، فإنهم يكونون بحاجة إلى ضمانات لسلامتهم الجسدية والعقلية من أجل البدء بإعادة بناء حياتهم بكرامة. ويتعين على الحكومات القادرة على إيجاد حل إنساني ومستدام لما أصبح يمثل فضيحة دولية أن تتحرك فوراً.

ثمة بلدان عديدة يمكنها أن تقدم خياراً آمناً للمعتقلين الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم

توصيات

إن حكومة الولايات المتحدة مسؤولة عن ضمان إيجاد حل عادل وآمن وقانوني لمحنة المعتقلين الذين احتجزتهم في غوانتنامو.
(للاطلاع على مزيد من التفاصيل، انظر: «منظمة العفو الدولية، إطار عمل: ضعوا حداً للاعتقالات غير القانونية من قبل الولايات المتحدة»، رقم الوثيقة: AMR 51/167/2007).

كما تدعو منظمة العفو الدولية حكومات البلدان التي تستطيع تقديم حلول آمنة وملائمة لهؤلاء المعتقلين إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية. وينبغي أن تقوم بما يلي:

- توفير الحماية الدولية لمعتقلي غوانتنامو الذين لا يستطيعون العودة إلى أوطانهم، وضمان عدم تعرضهم لخطر الترحيل إلى بلدان يمكن أن يواجهوا فيها المزيد من الانتهاكات؛
- العمل مع السلطات الأمريكية بشأن هذه القضية، بهدف تحديد أشخاص معينين من معتقلي غوانتنامو ممن يمكن استقبالهم بشكل آمن وإدماجهم في بلدانهم؛
- رفض أية قيود على حرية المعتقلين أو على حرية التنقل التي يمكن أن تفرضها الولايات المتحدة، من قبيل منع السفر أو الإقامة الجبرية؛
- ضمان توفير الدعم الضروري لمعتقلي غوانتنامو الذين يتم قبولهم من أجل إدماجهم في المجتمع بنجاح، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية والنفسية الكافية لهم، وذلك بمساعدة السلطات الأمريكية.

سبتمبر/أيلول September 2008
رقم الوثيقة: AI Index: AMR 51/095/2008

Amnesty International
International Secretariat, Peter Benenson House
1 Easton Street, London WC1X ODW, United Kingdom

www.amnesty.org/counter-terror-with-justice

فلنواجه الإرهاب بالعدالة

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين - ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.